منتدى الإعلام والبحوث الاقتصادية
Media and Economic Research Forum

# (نشرة اقتصادية دورية)

## ( 23 فبراير 2025 / العدد 156)

تصدر عن منتدى الإعلام والبحوث الاقتصادية

# موجز الأخبار

توقع تقرير أممي حديث أن ترتفع أسعار المواد الغذائية في اليمن خلال الأشهر المقبلة، مدفوعة باستمرار انهيار العملة، وتداعيات تصنيف جماعة الحوثيين كـ"منظمة إرهابية"، وحظر استيراد دقيق القمح عبر الموانئ الغربية للبلاد.

قالت مصادر مطلعة أن الهيئة اليمنية العامة للمواصفات والمقاييس منعت دخول 5500 طن من الدقيق إلى ميناء عدن بعد تحويل مسارها من ميناء الحديدة وانتظارها لأربعة أشهر في عرض البحر بفعل منع الحوثيين استيراد الدقيق.وأفادت المصادر أن الشحنة تعرضت للتلف أثناء انتظارها في البحر.

أعلنت الشؤون الاجتماعية الحوثية عن آلية جديدة تلزم المنظمات المحلية والتجار بإشعارها مسبقًا بمكان وزمان الصرف، مع إرسال قوائم المستفيدين عبرها، في خطوة تهدف إلى إحكام قبضة الجماعة على العمل الإنساني. ويأتي هذا الإجراء استكمالًا لسلسلة من القرارات الحوثية التي تقيّد توزيع المساعدات، ما يفاقم معاناة الفئات الأشد احتياجًا، ويجعل المساعدات رهينة لسياسات الجماعة بدلاً من أن تصل إلى مستحقيها بحرية وشفافية.

دشنت وزارة الاقتصاد الحوثية، وتحت شعار " الاستثمار في اليمن.. رؤية جديدة " قانون الاستثمار الجديد 2025. الذي قالت إنه يقدم العديد من المزايا والحوافز والفرص الاستثمارية لرؤوس الأموال الوطنية والأجنبية.

نظم نادي الأعمال اليمني بالتعاون مع الهيئة العامة للاستثمار بصنعاء ندوة حول قانون الاستثمار الجديد، حيث اعتبر رئيس نادي الأعمال اليمني محمد الآنسي ومدير الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية محمد قفلة قانون الاستثمار الجديد خطوة مهمة لتشجيع الاستثمار والتوجه نحو المشاريع الإنتاجية والصناعية. وثمنا دعم وزير الاقتصاد والصناعة والاستثمار لهذه التوجه الهام ومتابعة إصدار القانون لتحسين البيئة الاستثمارية والتحفيز الاقتصادي وفق رؤى جديدة

# موجز الأخبار

رفعت جمعية الصرافين في مارب اضرابها عن العمل بعد وعود بازالة الفوارق في أسعار الصرف في المحافظات المحررة. وكانت الجمعية عممت على جميع شركات الصرافة بالاضراب، وأعدت هذه الفوارق خرقًا للتعميم الصادر عن البنك المركزي بشأن توحيد أسعار الصرف بين المحافظات.

قال وزير النفط اليمني، الدكتور سعيد الشماسي، إن استئناف عملية تصدير الغاز المسال إلى الأسواق العالمية مرهون بوقف الدعم الإيراني إلى جماعة الحوثي، في الوقت تعاني فيه البلاد من أزمة طاقة خانقة ونقص في إمدادات الوقود لمحطات توليد الكهرباء، مشيرًا إلى أن هناك إستراتيجيات يُعمل عليها للاستفادة من ثروات اليمن وموارده الطبيعية.

أعلن حلف قبائل حضرموت، السماح باستمرار تزويد كهرباء عدن بالوقود خلال شهر رمضان، استجابةً للاحتياجات الإنسانية في العاصمة المؤقتة.

أعلنت المؤسسة العامة للكهرباء في عدن، إلغاء عقود الطاقة المشتراة العاملة بوقود الديزل، في خطوة قالت إنها تستهدف تقليل النفقات وتحسين كفاءة إمدادات الكهرباء، لكن دون توفير البدائل الكافية لإمدادات الطاقة خاصة مع قبيل شهر رمضان وفصل الصيف الذي يزداد خلاله الطلب على الكهرباء.

وشمل القرار إلغاء عقود مجموعة السعدي التجارية، الأهرام للطاقة، العليان للطاقة، وسابسون إنرجي، بإنهاء العقود بشكل فوري.

تشهد مدينة تعز أزمة حادة في تموينات غاز الطبخ المنزلي، بفعل تعثر عمليات التوزيع وسوء الإدارة، بالإضافة إلى نقص الإمدادات القادمة من مناطق الإنتاج. مما أدى إلى تفاقم معاناة الأهالي وارتفاع أسعار الغاز في السوق السوداء.

# موجز الأخبار

كشفت مصادر مطلعة عن عمليات تهريب منظمة لمخزون الغاز المنزلي من المحافظات المحررة إلى دول الجوار، وتحديدًا إلى الصومال وجيبوتي، في ظل أزمة خانقة يعاني منها المواطنون في الحصول على احتياجاتهم الأساسية من الغاز.

وأكدت المصادر أن عمليات التهريب تتم عبر نقطتين بحريتين رئيسيتين، ساحل نشطون في محافظة المهرة، و السواحل الواقعة بين غرب عدن وباب المندب وصولاً إلى جيبوتي، وبحسب المصادر يتم شحن كميات كبيرة من حصص الغاز المخصصة للمحافظات عبر سفن صغيرة إلى هذه الدول، في وقت يقف فيه المواطنون في طوابير طويلة للحصول على الغاز دون جدوى.

# تحليلات

## ارتفاع الأسعار وانعدا م الدخل: معادلة تعمّق الفقر والمجاعة

توقع تقرير أممي حديث ارتفاع أسعار المواد الغذائية في اليمن خلال الأشهر المقبلة، في ظل انهيار مستمر للعملة المحلية وتداعيات تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية، إضافة إلى القيود التي فرضتها الجماعة على استيراد دقيق القمح عبر الموانئ الغربية، هذا الارتفاع المتوقع يأتي في وقت يعاني فيه المواطن اليمني من شلل اقتصادي شبه تا م، حيث انعدمت مداخيله بسبب توقف الرواتب، وغياب فرص العمل، وارتفاع معدلات التضخم، مما يعني أن أي زيادة جديدة في الأسعار ستدفع بالملايين إلى هوة أعمق من الفقر والجوع.

من جهة أخرى، فإن انهيار العملة أدى إلى تآكل القدرة الشرائية للمواطنين، حيث أصبح من المستحيل على العديد من الأسر توفير احتياجاتها الأساسية. وبينما يشهد العالم ارتفاعًا في أسعار الغذاء والطاقة، فإن تأثير ذلك يكون مضاعفًا في بلد يعاني من حرب ممتدة، حيث يتم استيراد معظم المواد الغذائية بالدولار، مما يرفع الأسعار تلقائيًا في الأسواق المحلية التي تخضع لضغوط انهيار الريال اليمني.

## تداعيات تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية على الوضع المعيشي

إضافة إلى العوامل الداخلية، جاء تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية من قبل الولايات المتحدة ليزيد من تعقيد المشهد الاقتصادي والمعيشي. ورغم أن القرار يستهدف الضغط على الجماعة سياسيًا، إلا أن تأثيره المباشر وقع على المواطنين الذين يواجهون صعوبات إضافية في الحصول على الغذاء والإغاثة، حيث أبدت بعض المنظمات الدولية مخاوفها بشأن القدرة على مواصلة العمل الإنساني في ظل هذا التصنيف، ما قد يهدد تدفق المساعدات.

ويأتي هذا في وقت يعتمد فيه نحو 17 مليون يمني على المساعدات الغذائية للبقاء على قيد الحياة، مما يعني أن أي تأخير أو تعقيد في آلية إيصال الإغاثة قد يكون له نتائج كارثية على ملايين الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر.

## الحوثيون يفرضون رقابة صارمة على المساعدات: تشديد الحصار على الفقراء

وسط هذا الوضع المأساوي، لم تكتف ميليشيا الحوثي بتفاقم الأزمة عبر سياساتها الاقتصادية وقيودها على استيراد الغذاء، بل اتجهت إلى إحكام قبضتها على المساعدات الإنسانية من خلال آلية جديدة تمنع المنظمات الإنسانية والتجار من توزيع الصدقات والمساعدات بشكل مباشر إلى المحتاجين.

وبموجب هذه الآلية، بات يتعين على أي منظمة أو رجل أعمال يرغب في تقديم المساعدة، إبلاغ وزارة الشؤون الاجتماعية التابعة للحوثيين مسبقًا بمكان وزمان الصرف، وإرسال قوائم المستفيدين عبرها، ما يعني أن الجماعة باتت تتحكم كليًا بمن يحصل على المساعدات وكيفية توزيعها، بما يخدم مصالحها.

## كيف تؤدي هذه القيود إلى تفاقم المجاعة والفقر؟

**احتكار المساعدات واستخدامها كورقة ضغط سياسي:** يتيح للحوثيين توجيه المساعدات إلى الفئات الموالية لهم وحرمان المعارضين والمناطق التي لا تخضع لنفوذهم منها.

**إضعاف دور التجار والمبادرات الخيرية:** حيث يتم منعهم من تقديم المساعدات بشكل مباشر، مما يؤدي إلى تراجع حجم التبرعات وتقليص القنوات التي يعتمد عليها الفقراء في الحصول على الغذاء.

**انتعاش السوق السوداء:** مع تقييد عمليات التوزيع، يزداد احتكار السلع الأساسية، ما يسمح للمتنفذين ببيع المساعدات بأسعار مرتفعة في السوق السوداء بدلاً من توزيعها مجانًا على المستحقين.

**زيادة الاعتماد على شبكات الولاء:** حيث يصبح الحصول على المساعدات مرهونًا بالعلاقة مع الجماعة، ما يكرّس مزيدًا من الفساد والمحسوبية في توزيع الإغاثة.

# تحليلات

## نهج تجويعي ممنهج واستغلال الأزمة لصالح المليشيا

يتضح من هذه السياسات أن الحوثيين لا يتعاملون مع الأزمة الاقتصادية ككارثة إنسانية تستدعي تدخلاً عاجلاً، بل كفرصة لتعزيز سلطتهم، عبر التحكم بالمساعدات ومنع وصول الدعم المباشر للفئات الأشد احتياجًا. في ظل انعدام مصادر الدخل، وارتفاع الأسعار، وتقييد الإغاثة، يجد ملايين اليمنيين أنفسهم بين نار الجوع وتضييق الخناق، مما يفاقم أوضاعهم المعيشية قبيل شهر رمضان، حيث كان الفقراء يعتمدون بشكل أساسي على التبرعات والصدقات التي باتت الآن تحت سيطرة الجماعة.

إن ما يحدث ليس مجرد أزمة اقتصادية عابرة، بل عملية تجويع ممنهجة تهدف إلى إخضاع السكان، وتحويل المعونات إلى أداة للابتزاز السياسي والتربح، ما يعني أن الأزمة لن تكون فقط في ارتفاع الأسعار، بل في غياب أي مخرج يسمح للمواطنين بالحصول على احتياجاتهم الأساسية في ظل هذه القيود القمعية.

## محاولة تلميع صورة بيئة استثمارية منهارة

إعلان الحوثيين عن "قانون الاستثمار الجديد 2025"، وتنظيم الندوات للترويج له، لا يمكن قراءته بعيدًا عن محاولاتهم لتجميل بيئة الأعمال في مناطقهم، خاصة بعد أن فقدوا الكثير من الدعم الاقتصادي نتيجة العقوبات الدولية، وتصنيفهم منظمة إرهابية من قبل الولايات المتحدة، ورفض المجتمع الدولي التعامل معهم كممثل شرعي للدولة.

لكن في المقابل، لا تزال الحقائق على الأرض تعكس بيئة معادية للاستثمار، حيث يعاني التجار ورجال الأعمال في مناطق الحوثيين من:

في ظل هذه البيئة، من غير المرجح أن يجذب قانون الاستثمار الجديد القطاع الخاص الحقيقي، سواء المحلي أو الأجنبي، بل قد يكون وسيلة لاستقطاب رجال أعمال مقربين من الجماعة، أو استغلاله كواجهة لتبييض الأموال وتمويل الأنشطة العسكرية.

حتى ولو قدم القانون نظريًا بعض الحوافز للمستثمرين، إلا أن غياب الثقة في النظام الاقتصادي الذي تسيطر عليه الجماعة، وغياب الضمانات القانونية، يجعل أي التزامات رسمية عديمة الجدوى، حيث يمكن للجماعة التراجع عنها أو تغييرها وفقًا لمصالحها.

بالنظر إلى التجارب السابقة، فإن أي إطار قانوني تضعه الجماعة لا يهدف إلى تطوير الاقتصاد بقدر ما يسعى إلى إضفاء شرعية على سيطرتها الاقتصادية، وإجبار التجار ورجال الأعمال على الخضوع لمنظومتها، أو المخاطرة بفقدان ممتلكاتهم.

بالتالي، فإن قانون الاستثمار الجديد ليس إلا محاولة لإعادة صياغة المشهد الاقتصادي بما يتناسب مع أهداف الحوثيين، ويمنحهم فرصة لاحتكار الموارد، وليس فتح المجال أمام القطاع الخاص الحقيقي.

## إنهاء عقود شراء الطاقة وتداعياته في ظل الطلب المتزايد على الكهرباء

إنهاء عقود شراء الطاقة من الشركات الخاصة، رغم كونه هدفًا استراتيجيًا، يواجه تحديات كبيرة بسبب غياب البدائل الجاهزة، وخاصة مع اقتراب فترات الذروة في الطلب على الكهرباء خلال رمضان والصيف. وفي الوقت الذي يحتاج فيه القرار إلى تنفيذ تدريجي مدروس، تم استخدامه سياسيًا وسط الحديث عن تغيير الحكومة، وبدون حلول فعلية، قد يؤدي القرار إلى أزمة كهربائية خانقة، تزيد من معاناة المواطنين وتكشف هشاشة الإدارة الحكومية لهذا الملف الحساس.

وسيواجه قرار إنهاء تشغيل أو التعاقد مع محطات الطاقة العاملة بالديزل، الذي كان من المفترض أن يدخل حيز التنفيذ في 1 يناير 2024، تحديات كبيرة في التنفيذ، وسط تأخير واضح أثار تساؤلات حول مدى جدية الحكومة في تطبيقه. ومع اقتراب شهر رمضان والصيف، حيث يزداد الطلب على الكهرباء بشكل كبير، يصبح تنفيذ القرار دون توفير بدائل كافية مخاطرة قد تؤدي إلى أزمة طاقة خانقة.

## تحديات التنفيذ وتأثير زيادة الطلب على الكهرباء

### تزايد استهلاك الكهرباء في رمضان والصيف

- رمضان يشهد ارتفاعًا في استهلاك الكهرباء بسبب الاستخدام المكثف للأجهزة المنزلية والإضاءة، خاصة خلال ساعات الليل.
- فصل الصيف يزيد الضغط على الشبكة الكهربائية مع ارتفاع درجات الحرارة واعتماد المواطنين على التكييف والتبريد، مما يرفع الطلب إلى مستويات قصوى.
- إنهاء عقود محطات الديزل دون توفير بدائل موثوقة يعني أن الحكومة قد تواجه أزمة كهربائية حادة في أكثر الفترات احتياجًا للطاقة.

---

### انعدام البدائل الجاهزة وتأثير ذلك على الاستقرار الكهربائي

- لا توجد حتى الآن مشروعات طاقة جديدة جاهزة لتعويض النقص الناتج عن إيقاف المحطات العاملة بالديزل.
- استمرار تشغيل بعض هذه المحطات بشكل جزئي أو تمديد عقودها قد يصبح أمرًا لا مفر منه لتجنب انقطاع الكهرباء بشكل كارثي.
- الحلول طويلة الأمد، مثل مشاريع الطاقة المتجددة أو الغازية، تحتاج إلى سنوات للتنفيذ، بينما الأزمة تلوح في الأفق خلال الأشهر القادمة.

# أزمة غاز في المحافظات المحررة وعمليات التهريب

تشهد المحافظات المحررة أزمة حادة في توفير الغاز المنزلي، في ظل تعثر عمليات التوزيع، وسوء الإدارة، ونقص الإمدادات القادمة من مناطق الإنتاج، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الغاز في السوق السوداء وزيادة معاناة المواطنين. تأتي هذه الأزمة في وقت يفترض أن المحافظات المحررة قد حصلت على كميات إضافية من الغاز بعد قرار الحوثيين منع استيراده من مأرب، وهو ما يطرح تساؤلات حول مصير هذه الحصص وكيفية إدارتها.

## أزمة الغاز: أسبابها وتداعياتها

رغم أن تعز من المحافظات المحررة، إلا أنها تعاني بشكل مستمر من نقص الإمدادات، ما يخلق سوقًا سوداء ترفع الأسعار إلى مستويات غير مسبوقة. يعود ذلك إلى عدة عوامل، منها:

- عدم وصول الكميات المخصصة من الغاز بشكل منتظم بسبب خلل في آلية التوزيع أو نقص الإمدادات القادمة من مأرب.
- ضعف الرقابة وسوء الإدارة، حيث تؤدي البيروقراطية والفساد في توزيع الغاز إلى تأخر الإمدادات وعدم وصولها للمستهلكين بالأسعار الرسمية.
- الطلب المرتفع وعدم توفر بدائل، خاصة مع زيادة الاستهلاك المنزلي والتجاري، مما يجعل السوق السوداء الخيار الوحيد أمام المواطنين رغم الأسعار الباهظة.

## تحول حصص الغاز من الحوثيين إلى المحافظات المحررة: لماذا لم تحل الأزمة؟

- بعد قرار الحوثيين بمنع استيراد الغاز من مأرب، كان يفترض أن يتم توجيه هذه الحصص إلى المحافظات المحررة، مما يعني زيادة في المعروض من الغاز وتخفيف الأزمة في مناطق الشرعية، لكن الواقع يشير إلى العكس، حيث لا تزال بعض هذه المحافظات تعاني من نقص حاد، وهو ما يعزى إلى:

- تهريب كميات كبيرة من الغاز إلى الخارج، بدلاً من توجيهها للأسواق المحلية، ما يعطل استفادة المواطنين من زيادة الإمدادات.

- احتكار وتلاعب في التوزيع، حيث لا تصل الحصص بشكل متساوٍ لجميع المناطق، ما يخلق فجوات في السوق ويؤدي إلى تضخم الأسعار.

- ضعف التنسيق الحكومي والرقابة على المبيعات، مما يسمح باستغلال الفجوات في التوزيع وتحويل الغاز إلى السوق السوداء أو تصديره للخارج بأسعار أعلى.

## تهريب الغاز إلى دول الجوار: تداعياته على الاقتصاد والمواطنين

- كشفت مصادر مطلعة عن عمليات تهريب منظمة لمخزون الغاز المنزلي من المحافظات المحررة إلى الصومال وجيبوتي عبر ساحل نشطون في المهرة والسواحل الواقعة غرب عدن وصولاً إلى باب المندب، حيث يتم تصدير كميات كبيرة عبر سفن صغيرة، ما يزيد من تفاقم الأزمة المحلية.

### التداعيات الاقتصادية لعمليات التهريب:

- زيادة الأسعار في السوق المحلية: خروج كميات كبيرة من الغاز عبر التهريب يقلل المعروض في الأسواق المحلية، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وتحميل المواطنين تكاليف إضافية للحصول على احتياجاتهم الأساسية.

- استنزاف موارد المحافظات المحررة: بدلاً من أن يستفيد المواطن من حصة الغاز التي من المفترض أن تحل الأزمة، يتم تهريبها للخارج، مما يعمّق معاناة السكان المحليين.

- إضعاف استقرار السوق المحلي: استمرار التهريب يعزز من نشاط السوق السوداء ويضعف قدرة السلطات المحلية على إدارة ملف الطاقة بشكل فعال.

- حرمان الدولة من عائدات الغاز: عمليات التهريب تعني أن الحكومة تفقد مصدر دخل مهم من خلال بيع الغاز بأسعار مناسبة محليًا، حيث يذهب هذا المورد لمصلحة المهربين والسماسرة بدلاً من دعم الاقتصاد الوطني.

## انعكاسات هذه الأزمات على المواطنين قبل رمضان

- مع اقتراب شهر رمضان، تزداد الحاجة إلى الوقود المنزلي، حيث تعتمد الأسر بشكل كبير على الغاز المنزلي لتلبية متطلبات الشهر الكريم. لكن في ظل هذه الأزمات، من المتوقع أن يواجه المواطنون تحديات متزايدة، منها:

- ارتفاع إضافي في أسعار الغاز، مما يثقل كاهل الأسر الفقيرة والمتوسطة.

- صعوبة حصول المواطنين على الغاز في ظل طوابير طويلة وانتشار السوق السوداء.

- تزايد استغلال الوضع من قبل المتنفذين، حيث يتم بيع الغاز بأسعار تفوق قدرة معظم المواطنين، مما يزيد من المعاناة الاجتماعية.

- إضعاف القدرة الشرائية للمواطنين، حيث يُضطر كثيرون لإنفاق أموال إضافية على الغاز بدلاً من الاحتياجات الأساسية الأخرى، مثل الغذاء والدواء.

- تكشف هذه الأزمة عن خلل كبير في إدارة ملف الطاقة في اليمن، حيث أدى الفساد وسوء الإدارة إلى حرمان المواطنين من الاستفادة من حصص الغاز، في وقت يتم تهريب كميات ضخمة منه إلى الخارج. ومع استمرار هذه الممارسات، تتجه البلاد نحو أزمة معيشية أكثر تعقيدًا، خاصة مع اقتراب رمضان.

# News Brief

## 1. Food Prices Expected to Rise in Yemen

A recent UN report predicts a surge in food prices in Yemen over the coming months. The rise is driven by the continued collapse of the local currency, the designation of the Houthis as a "terrorist organization," and a ban on wheat flour imports through the country's western ports.

## 2. Wheat Flour Shipment Spoiled After Being Blocked

Sources revealed that Yemen's Standards and Metrology Authority blocked 5,500 tons of flour at Aden Port after the shipment was redirected from Hodeidah Port and left waiting at sea for four months. The flour shipment was spoiled during this period.

## 3. Houthis Tighten Control Over Humanitarian Aid

The Houthi-run Ministry of Social Affairs has introduced a new mechanism requiring local organizations and traders to notify them in advance about the timing and location of aid distributions and submit beneficiary lists. This move further restricts humanitarian efforts and worsens the plight of vulnerable populations.

## 4. Houthis Launch New Investment Law

Under the slogan "Investment in Yemen: A New Vision," the Houthi Ministry of Economy unveiled the new Investment Law 2025, claiming it offers numerous incentives for national and foreign investors.

## 5. Yemeni Business Forum Discusses Investment Law

The Yemeni Business Club and the General Investment Authority held a seminar on the new investment law. Officials described it as a vital step toward attracting investments and promoting industrial projects.

# News Brief

## 6. Money Exchange Strike Ends in Marib

The Marib Association of Money Changers ended its strike after assurances to address exchange rate discrepancies in liberated provinces. The strike was initially called to protest violations of Central Bank directives.

## 7. Gas Exports Dependent on Iran-Houthi Links

Yemeni Oil Minister Dr. Saeed Al-Shamasi stated that resuming liquefied gas exports depends on halting Iranian support for the Houthis. The country faces a severe energy crisis, with fuel shortages crippling power generation.

## 8. Fuel Supplies to Aden Secured for Ramadan

Hadramout Tribal Alliance announced continued fuel supply for electricity generation in Aden during Ramadan to meet humanitarian needs.

## 9. Aden Power Contracts Canceled Amid Power Crisis Risks

Aden's electricity authority canceled diesel-based power purchase agreements to reduce costs, despite lacking alternatives, raising concerns of severe power outages during Ramadan and the summer season.

## 10. Severe Cooking Gas Shortages in Taiz

Taiz faces acute cooking gas shortages due to distribution disruptions, poor management, and reduced supply from production regions, pushing prices higher on the black market.

## 11. Widespread Gas Smuggling to Neighboring Countries

Sources disclosed organized smuggling of household gas from liberated provinces to Somalia and Djibouti via maritime routes, worsening domestic shortages as Yemenis queue for essential fuel supplies.

# Analysis

## Rising Prices and Income Shortages: Deepening Poverty and Hunger

The UN predicts rising food prices amid the Yemeni rial's collapse, compounded by the Houthis' terrorist designation and wheat flour import bans. The economic paralysis, unpaid salaries, and limited jobs will plunge millions deeper into poverty and hunger.

## Impact of Houthi Terror Designation on Livelihoods

The U.S. designation of the Houthis as a terrorist group has complicated humanitarian operations. Nearly 17 million Yemenis depend on food aid; disruptions could have catastrophic effects on these vulnerable populations.

## Houthi Control Over Aid: Strangling the Needy

The Houthis now require pre-approval for all humanitarian distributions, using aid as a political tool to consolidate power, leaving millions vulnerable to hunger and malnutrition.

## Investment Law: A Facade for a Collapsing Business Environment

The new investment law appears to be a public relations move to improve the Houthis' image after losing international support. However, the environment remains hostile, with corruption, lack of legal guarantees, and risks of expropriation deterring genuine investments.

## Canceling Power Purchase Contracts: Risk of Electricity Crisis

While canceling expensive power contracts may reduce costs, the absence of alternatives poses a risk of major blackouts during periods of peak electricity demand in Ramadan and summer.

## Cooking Gas Crisis and Smuggling Impact

Widespread gas shortages in liberated provinces have been exacerbated by smuggling operations to neighboring countries, weakening local markets and driving prices higher, all while depriving the state of vital revenue streams.